المسببات التي جوزت المحال النحوي، وحكم علماء النحو عليها (عرض وتحليل)

م . د . هدى كريم هادي
كلية التربية الأساسية–الجامعة المستنصرية

م . د . محمود حسين كاظم
كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: المسببات، جوّزت ، المحال

الملخص:

نسعى في هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم المسببات التي جوّزت المحال النحوي والتي بسببها خرج النحاة عن القواعد الموضوعة المتعارف عليها عند العرب بينا خلال ذلك حكم النحاة وحجتهم من بعد الخلاف، توصلنا بعدها إلى أنّ بعض النحاة لم يلتزموا الضوابط القائمة على الدقة سواء أكان ذلك في جمع المادة اللغوية أم روايتها، إذ أنّهم فضلوا الخلفية الفكرية والمذهبية التي تمتعوا بها للدفاع عن ما تبنوه من آراء، فزاد هذا الأمر من تعقيد النحو وتشابك مسائله التي قامت في أغلبها على التأويل والتقدير والتصور الافتراضي لاسيما بعد وصول النصوص المسموعة الفصيحة .

المقدمة :

ورث علماء النحو مجموعة قواعد تمثلت بالسليقة التي جبلوا عليها ، حملت بين طياتها المدلولات المسموعة عن العرب الأقحاح حينذاك ، فحكم بعض النحاة بالقبول على اللغة الحية بما شاع واطرد ورفضوا غير ذلك ، فهم بهذا الحكم تناسوا أنّها لغة مروية منقولة عبر الأزمان معرضة للتغيير أو النسيان ، لاسيما وهي لغة تعرضت منذ نشأتها لحروب عرضتها للفقد منذ زمن الفتوحات الإسلامية حتى هذا الوقت فضاع بعض نصوصها سهواً وجبراً فسهم الغزاة لايرحم، لأجل ذلك ألهمنا نشأت الخلاف بين النحاة البحث في المسببات التي جوّزت المحال النحوي فوسمت بحثي بـ(المسببات التي جوّزت المحال النحوي، وحكم علماء النحو عليها (عرض وتحليل)).

قسمنا البحث على ثلاثة مباحث تتصدرهم توطئة ممهدة لبيان حدوث هذه الأسباب، فجاء المبحث الأول بعنوان (ورود الأدلة السماعية وتأويلها) بينت في هذا المبحث أثر التأويل بعد ورود الأدلة السماعية في الخروج عن القاعدة النحوية وأثر سماع هذه الأدلة عند العلماء وكيف حكموا عليها، ثم تكلمت في المبحث الثاني عن المسبب الثاني وهو (التصور النحوي الافتراضي

المبني على الظن) وأثر ذلك في الخروج عن الأصل المعروف، ثم تحدثت في المبحث الثالث عن (تعدد الرواية الشعرية) وتفاجأنا عند التتبع حينها أنّ معظم الروايات الشعرية لم تصلنا بشكل دقيق إذ أصابها التغيير والتحريف حتى وصلت إلينا فالروايات اختلفت في دلالة البيت إعرابيا ومعنويا وغير ذلك ، على أثر ذلك التزم العلماء الرواية التي شاعت عندهم وهم عرفوها وكذبوا الروايات الأخرى فعدوا وجودها خروجا عن القاعدة فالقبول بها من المحال، في حين نجد طائفة من النحاة التزموها؛ لأنها عندهم من الأدلة التي يحتج بفصاحتها .

اعتمدنا عند كتابة البحث على مجموعة مصادر منها (الكتاب) لسيبويه ، و(خزانة الأدب) لعبد القادر البغدادي ، توصلنا في نهاية البحث والتتبع والتحليل إلى اهم النتائج منها :

تغلبت طباع بعض النحاة المائلة للخلاف على ما ينطقون وما يعتمدون من سليقة فصيحة جبلوا عليها، فخرجوا عن الأصول والقواعد وعندما استهواهم أمر ذلك خرجوا عن المراد والمطلوب وزاغوا عنه، حينها بنيّ النحو على الظن والتأويل والتعليل القائم على الجدل راجين في ذلك تحقيق المصالح الفكرية أو الانتصارات المذهبية ،فإنّ الغاية من تحقيق القواعد والثبات حولها هو لأجل الحفاظ على الاتساق اللغوي لفهم الكلام بناءًا على ما يحمله العالم النحوي من خلفية فكرية مذهبية تسمح له بالخروج عن الأصول أو عدم الخروج والالتزام بها .

توطئة:

إنّ المتصفح للتاريخ العريق الذي نشأت فيه اللغة العربية يجده حافلاً بالتحديات والأحداث المرافقة للحروب وقد أثرت هذه الأمور في حدة الخلافات النحوية كان ذلك نتيجة مامرت به اللغة وما تعرضت له ، فالإشارات الخلافية الأولى ظهرت في المناظرات العلمية التي كانت تقام بين العلماء ثم أشار إليها النحاة وغيرهم في مؤلفاتهم، إذ أنّ معظم الخلافات كانت تدور حول القواعد الموضوعة والدفاع عنها والحث على الالتزام بها وعدم المساس بضوابطها لاسيما بعد ضياع بعض المؤلفات والنصوص، وعندما ورد السماع عن الأقحاح بما يخالف ما وضع من قواعد تأولوا وروده وإنّ صعب هذا الأمر عليهم قبلوا به بعدّه شاذًا أو قليلاً نادراً أو أرجعوه للضرورة شعرية التي ابتغاها الشاعر، لهذا سلطنا الضوء في هذه المباحث على أهم المسببات التي بسببها جاز المحال النحوي .

المبحث الأول: ورود الأدلة السماعية وتأويلها:

إنّ ورود الأدلة السماعية من أهم الأسباب التي لأجلها جوّز المحال النحوي ، وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته (ينظر: الإقتراح: 67)، فالقواعد بنيت في الأساس على النصوص

المسموعة الفصيحة التي سبقتها في الوجود بعدها السليقة المعروفة عند البدوي، لاسيما بعد نزول القران الذي نزل بكلام العرب الفصحاء فقاس العلماء وضع قواعدهم عليها ؛ولأنّ بعض الأدلة تأخرت في الوصول أو أنّها قد وصلت عند قوم دون غيرهم أدى هذا الأمر إلى تنوع الأحكام المطلقة عند ورودها لاسيما بعد وضع الضوابط حول اللغة .

فالكتب النحوية ضمّت بين الثنايا الكثير من الخلافات بين العلماء حول المسائل التي خالفت القواعد الموضوعة لورود الأدلة السماعية بما يخالف هذه الضوابط، فاحتج أصحابها بجواز ماكان محالاً، لأنّ المسموع الذي ورد كان فصيحا عند العرب، وحكم المتشبثون بالقواعد بشذوذ ها وندرتها أو أن الشاعر في موضع ما اضطر لقول ذلك ، وحكم غيرهم بقبحها وضعفها وطال هذا الحكم ماسمع عن القراء السبعة في قراءاتهم النحوية التي وردت مخالفة للقواعد النحوية .

حتى وصل الأمر عند بعضهم إلى تقسيم اللغة إلى منبعين نستنبطها في قول الرياشي(ت: 257هـ) ، الذي قال: ((إنّما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وآكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد وأصحاب الكواميخ))(نزهة الألباء : 153)، ولجأ آخرون إلى تأويل الأدلة الواردة ففتحوا باباً آخر لجواز المحال فشاعت على أثر ذلك ظاهرة التأويل في النحو العربي حتى وقتنا الحاضر بين المتخالفين في الآراء ، لاسيما بعد ورود الأدلة فلجئوا إلى التأويل من وجهين وجها التزمه بعض النحاة لتثبيت القواعد وعدم الخروج عنها فهم يتأولون المسموع لأجل الثبات على القواعد ، وتأولوا غيرهم الأدلة ليجدوا وجها نحويا يساعدهم على القبول بهذه الأدلة وعدم زجها في خانة الندرة والشذوذ فما جاز لغيرهم جاز لهم أيضاً فالتأويل هو : ((الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد ، وصار يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد))(أصول التفكير النحوي: 232) .

إذ أنّهم رجحوا بهذه الظاهرة ماجاء مخالفاً للقواعد وقبلوا به، فنظروا فيما نقل من فصيح الكلام الذي لم تنص عليه القواعد فعملوا على تخريجها وتوجيهها بالملاطفة والرفق بما يراعي عدم اصطدام هذا التوجيه بزعزعة صحة القواعد المنصوص عليها واطرادها فهم بهذا قد غفلوا بأنهم عندما فتحوا هذا الباب سيفتحه من خالفهم ويتأول الأدلة الفصيحة حتى أقنعوا غيرهم بها (ينظر: أثر التأويل النحوي في فهم النص: 249).

وغالب الأمر لجأ النحاة إلى التأويل بسبب النقص في الجمع ، فهم لم يدرسوا كل ماقالت العرب قبل وضعهم للقواعد فولد لنا الاستقراء الناقص استنباطاً خاطئاً ، وهذا لايتحمله النحاة لوحدهم ؛لأنّ كثير من النصوص هلكت بهلاك أصحابها (ينظر: أثر التأويل في فهم النص: 250)

وقد قال عن ذلك أبو عمرو بن العلاء(ت: 154هـ) : ((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير ، فهذا ماتراه وقد روي في معناه كثير))(الخصائص: 1/ 386).

فالأصول والقواعد لم تعتمد الدقة في الجمع والاستقراء ؛ لأجل ذلك لم تخضع في جمعها لقانون الظواهر اللغوية المتعارف عليها ، فظهر لنا من مواد اللغة وتغيراتها مايخالف هذه الأصول ، فلم يجد العلماء لاسيما علماء البصرة ومن تبعهم وسيلة لربط النصوص المخالفة للقواعد بماهو متوافق غير سبيل التأويل ؛ لأنّهم كانوا يقيمون قواعدهم على المطرد والشائع في اللغة ، ويأبون أخذ ما دونه مصدراً للاستنباط فيتأولون مايخالف الأكثر وهذا ما اعتمده معظم النحاة في مؤلفاتهم (ينظر: التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي: 296).

وحصر أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ) استعمال التأويل بما نطق عن العرب ، فقال عنه: ((إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلاتأويل))(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 4/ 300)، ويرى محمد عيد أنّ المراد بالجادة هنا القواعد النحوية وهي ليست النطق العربي أو ظاهر الكلام ، فما خرج عنها يجب أن يتأول حتى يعود إليها ، فبالأمثلة يتمرن فيها النحوي لتأويل ما أوشكل على القاعدة فيها فبدل أن يكون الأمر ملاحظة المادة اللغوية لبيان صفاتها أصبح فرضاً للقاعدة على المادة (ينظر: أصول النحو العربي: 157) .

ونجد أثر التأويل بعد ورود الأدلة وأثر ذلك في تجويز المحال واضحاً عند النحاة في حديثهم عن التعجب من الألوان ، إذ أنّ البصريين لم يجوزا التعجب من الألوان إلا بوساطة ؛ لأنّ (أفعل) التي للتفضيل لايبنى إلا مما يبنى منه فعل التعجب ، وفعل التعجب لا يبنى إلا من فعل ثلاثي غير مزيد فالحق فيه أن لايتعجب منه إلا بوساطة(ينظر: السنن عن مذاهب النحويين : 1/ 292).

وجعل غيرهم المانع من تعجب الألوان أنّها معان لازمة كالخلق الثابت (ينظر: شرح المفصل: 4/ 125) ، بعد ذلك جوّز الكوفيون التعجب بالألوان بالوساطة ودونها فجوزا بذلك ماكان محالاً عند البصريين وكان سبب الجواز في ذلك هو ورود السماع ثم تأويله لاسيما في قول الشاعر طرفة بن العبد الذي قال (ديوانه : 150) :

إذا الرجال شتوا ، واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

وسمع عن الكسائي (ت: 189هـ) أيضا : ما أسود شعره ، وقالت أُمُّ الهيثم ـ وهي من العرب الذين يُستشهد بكلامهم ـ : «هو أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الغُراب»(التذييل والتكميل : 1/233)، وفي الحديث في

(صفة جهنم): (لهي أَسْوَدُ من القار) رواه أبو هريرة ﷺ (شرح الزرقاني على موطأ الغمام مالك: 4/ 661) .

ورفض أهل البصرة القبول بهذه الأدلة وتأولوا وجودها ، فقال ابن جني (ت: 392هـ) عنهم بعد الحكم على ماورد في بيت طرفة بالشذوذ : ((ووجه أصحابنا قول طرفة (فأنت أبيضهم) على أن يكون (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) كقولك (أبيض، بيضاء) ، وليس(أفعل) الذي تصحبه (من) للمبالغة ، نحو : هذا أحسن منك وأكرم منك ، وهو عندهم بمنزلة قولهم: هو حسن القوم وجهاً وكريمهم أبًا ومبيضهم فلما أضافه انتصب مابعده عن تمام الاسم))(وشي الحلل في شرح أبيات الجمل : 1/ 501) .

وقد ردّ هذا التأويل عند بعض النحاة فالأصل في الكلام يصبح : (أنت مبيض سربال طباخك)، وهم ردّوه ؛ لانّهم لايجيزون قول: هذا رجل حسن الناس وجهاً ، ولاظريف القوم ثوباً ، ولا أسودهم جبة فابن جني عن البصريين أراد تاويل البيت الشعري ليخرجه عن الشذوذ (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل : 1/ 501) .

وتأول ابن يعيش (ت: 643هـ) بيت طرفة ، فقال: ((إِنَّمَا قَالَ : أَبيض ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ فِي درعها الفضفاض جسدٌ أَبيض فارتفاعه بِالِابْتِدَاءِ وَالْجَار وَكَذَا صَنِيع الشريف المرتضى فِي أَمَالِيهِ الْغرَر والدرر وَزَاد فِي الْبَيْت الأول أَن أَبيض وَإِن كَانَ فِي الظَّاهِر عبارَة عَن اللَّوْن فَهُوَ فِي الْمَعْنى كِنَايَة عَن اللؤم وَالْبخل فَحمل لفظ التَّعَجُّب على الْمَعْنى دون اللَّفْظ، وَلَو أَنه أَرَادَ بأبيضهم بَيَاض الثَّوْب ونقاءه على الْحَقِيقَة لما جَازَ أَن يتعجب بِلَفْظ أفعل))(خزانة الأدب : 8/ 231).

وتأول إبراهيم الشاطبي(ت: 790هـ) لأجل جواز الوجه المخالف للقاعدة ، لاسيما عندما ورد في الحديث: (لهي أسود من القار)(الاقتضاب في غريب الموطأ: 2/ 531)، إذ بين أنّ السواد هو أصل الألوان والاستعمال فيه كثير فلا بد من القول بالجواز على ما عهد في الأصول مالاينصرف في غيرها مما هو فرع(ينظر: المقاصد الشافية: 4/ 467)، ثم نلاحظ تطور التأويل ليصل عند أهل الكوفة ممن جوّز التعجب من السواد والبياض ؛ لأنّهم يرون أنّ هذين اللونين يتركبان من الحمرة والصفرة والخضرة والصهبة و الشهبة والكهبة (ينظر: الإنصاف: 1/ 122) .

فإنّ كثرت هذه التأويلات بين الفئات المتخالفة ساهمت في بعض المواضع إلى تجويز المحال بالخروج عن القواعد ، فالبصريون تأولوا المسموع للحفاظ على القاعدة النحوية الموضوعة ، في حين نرى الكوفيين تأولوا لأجل ورد الأدلة السماعية ، فجوزوا وجهاً جاء مخالفاً للضوابط ، تنوعت بعد ذلك الأحكام المطلقة على تلك الأدلة بعد ورودها بالشذوذ على وجه الاستعمال

صحيح عندهم من جهة القياس (ينظر: شرح المفصل: 125/4)، وحكم غيرهم بأنه جائز لأن الاستعمال فيه كثير (ينظر: المقاصد الشافية: 4/ 474_476)، وحكم آخرون بأنّه من ضرورة الشعر لا من سعة الكلام فهو نادر في وجوده (ينظر: خزانة الأدب: 8م 230-232).

المبحث الثاني: التصورالافتراضي المبني على الظن :

إنّ كثرة الافتراضات النحوية ساهمت كثيرا في جواز المحال ، لاسيما بعد تحول الأفكار المنتظمة لدى النحويين إلى أصول منهجية اتبعوها في أثناء صوغهم للفكر النحوي ، وهذا تضمن وصف العربية والتقعيد لها وتحليل بنية تراكيبها ، وعلى ذلك تنوع الاجتهاد في هذه الأصول التي بسببها احتكم العلماء إلى الظنيات التي قوامها ملاحظة العقل وتصوّره وهو مايطلق عليه بـ (الافتراض) النحوي (ينظر: الافتراض في التعليل النحوي ومكانته في رد دعوة التأثير الأرسطي : 125)

فهو يدل على تقدير أشياء لاوجود لها في الواقع والنتائج المستحصلة منها تكون صادقة قياساً مع الغرض نفسه في حين أنّها تكون كاذبة قياساً مع الواقع المعقول (ينظر: الافتراض في النحو: 1) وهو : ((تصور ذهني تقديري اجتهادي لتقرير القواعد وتحصينها ، وتعليل أحكامها والتمثيل لها أو عليها))(صيغ المعمولات بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي : 1157)، فالغاية منه لاتختلف عن المنهج المعجمي الذي اعتمده الخليل بن أحمد الفراهيدي عند جمعه للمادة اللغوية ومحاولة تقليبه إلى الأوجه المتعددة، ولاتختلف غايته عن الفقه الافتراضي الذي يلجأ إليه الفقهيون عند طرحهم للمسائل الفقهية لغرض الإحاطة بعلمها ، فيكون الفقيه على بصيرة منها إذا وقعت، فكذلك كانوا النحويون يعرضون المسائل النحوية القائمة على الافتراضات بعد استقراء المعايير النحوية وبناء العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات ن فيذكرون الأمثلة ممتنعة يؤكدون على عدم جوازها ، أو أنّهم يفترضون أمثلة يتخالف العلماء حولها .(ينظر: الافتراض النحوي الممتنع دراسة وصفية تحليلية : 10)

والافتراض النحوي هو قوام التعليل وظيفته تبرير القاعدة النحوية التي بنيت على أسس مفترضة لاتدعمها النصوص اللغوية فسخروا بذلك اللغة الحية لسلطان القاعدة النحوية الجامدة التي افترضوها وخالفوا بها غيرهم (ينظر: لمحة عن الافتراض النحوي وأصنافه: 1-2)، ولان العرب نطقوا اللغة على السجية الفصيحة التي جبلوا عليها (ينظر: الإيضاح في علل النحو: 66)، نشأت على أثر ذلك العلل طلباً للتفسير والتوضيح ، فلجأوا بعد ذلك إلى الافتراض لعلهم يجدوا مخرجاً لقياس ما افترض على القاعدة النحوية المتعارف عليها ، وقد تسبب هذا الأمر في حدة الخلافات النحوية ؛ لأنّ النحو في بعضه قام على الاجتهاد وبنيت موضوعاته الغامضة على

التأويل والافتراض والتقدير ، فالنحوي يجتهد ويقدر ما يملك من حس لغوي ونفاذ ذهني يفهم بها العبارة العربية فهماً يختلف عن فهم غيره (ينظر : الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته: 23-24) ، وهذا نستدله من قول المبرد(ت: 285هـ) لتلميذه ابن كيسان (ت: 299هـ) حين قال: ((هذا شيء خطر لي فخالفت النحويين))(الخلاف النحوي: 69)، وإلى ما أشار إليه الرضي (ت: 686هـ) في شرح الكافية ، قال فيه : ((أمور النحو أكثرها ظني))(شرح الكافية: 3/ 211) .

فالطباع عندهم قد تتغلب على ماينطقون فلا يعتمدون الأصول ، فالشيء إذا استهواهم زاغوا عن القصد لأجله دون عمد.(ينظر: الخلاف النحوي: 64) ، إذ أنّ النحاة دأبوا تحت إغراء القياس والتعليل فجرّ هذا الأمر عقولهم إلى الجدل لعلهم في ذلك أرادوا تحقيق المصالح والانتصارات فلجأوا إلى خلق المشاكل التي لا أصل لها وافترضوا الأساليب والتراكيب لا نظائر لها في العربية ، ثم أخذوا يتجادلون حولها ويعللون وقد كثر هذا الأمر في أمهات الكتب المطولة .(ينظر: في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية : 32) .

نستنتج بعد ذلك أنّ الافتراض النحوي قام عند النحاة على تصورات متعددة منها : كثرة الاستعمال، أو التقديم والتأخير ، أو على مايقوله المتكلم وما أراده من تقدير ، أو لإزالة الشك ، أو لأجل الإنشاد والترنم .....(ينظر : التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه : 309)، ونجد أثر الافتراض النحوي القائم على الظنيات في خلاف النحاة حول زيادة (كان) من عدمه في قول الفرزدق (ديوانه: 597) :

فكيف إذا مررت بدارقوم وجــيران لنا كانـوا كرام

فالخليل (ت: 175هـ) وسيبويه (ت: 180هـ) قالا بزيادة (كان)وقاسوا على البيت المذكور قول القائل : (إنّ من أفضلهم كان زيدا)، وضعفوا وقبحوا قول القائل عندهم : (إنّه كان أفضلهم زيد) ، رغم جواز ذلك في الشعر (ينظر: الكتاب: 2/ 152-154)، وخالف المبرد ذلك وردّ على من ألغى عمل (كان) في هذا البيت ؛ لأنّ خبرها موجود وهو (لنا) وهو ماافترضه مقدراً الكلام بـ (وجيران كرام كانوا لنا) (ينظر: المقتضب : 4/ 117) .

وهذا القول لم يعجب ابن هشام اللخمي (ت: 577هـ) ، فردّه قائلاً: ((فأمّا أبو العباس فمن رأيه المخالفة ولاسيما لسيبويه ومن رأى رأيه وذلك موجود في كتبه لمن تصفحها فاعلم ذلك))(الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل : 269-270فابن هشام حكم بزيادتها على الأكثر الشائع وبين أنّ الإشكال قد يقع في بيت الفرزدق عند من لم يعرف قصته وإنّ العلماء الذين لم

يجوزوا الزيادة عندما وقفوا على حقيقة المعنى ،حملوا اللفظة عليه وهذا اختراع وتقليد منهم (ينظر : المصدر نفسه : 268-270).

ونجد أن ابن جني يفترض تفسيرا قائما على الظن على ماقاله الخليل ومن تبعه ، فقال : ((وجه زيادتها في هذا البيت أن تعتقد أنّ الضمير المتصل واقع موقع المنفصل ، والضمير (مبتدأ) و(لنا) الخبر ؛ ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه))(الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : 175).

فما افترضه ابن جني عن الخليل قد لايكون ما أراده الخليل أو حلله ثم نجد ابن السيّد البطليوسي (ت: 521هـ) ينسب سبب الخلاف بين العلماء إلى أنّ الضمير اتصل بـ (كان) فنفى عنها الزيادة بعدّ الضمير اسمها وحكم على ماقالوا بأنّه لايلزم ؛ لأنه يفترض قياساً يقيس عليه ماجاز عكس ذلك فإلغاء عمل (ظن) تم مع اتصال الضمير بها في نحو قولنا : زيد منطلق ظننت (ينظر : الحلل في شرح أبيات الجمل : 53) ، وحكم الدماميني (ت: 827هـ) على من قال بزيادتها بالتكلف ، فـ (كان) في بيت الفرزدق ناقصة لا زائدة ؛ لأنّ الضمير اتصل بها وهو اسمها و(لنا) خبرها المقدم ، وبيّن مفترضا معنى ظنه يتحقق لو أنّ جملة (كانوا) لم تدخل بين (جيران) و(كرام) ، إذ سيصبح المعنى أنّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وأنّه قد فارقهم فجيء بـ (كانوا) لتأكيد مافهم من المضي قبل دخولها (ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : 3/ 223).

ويرى بدر الدين العيني (ت: 855هـ) إنّ عدم زيادتها كان ممكناً لو لم يكن الجار والمجرور والمتقدم مطلوباً عند (كان) ليكون خبرها ، ومطلوباً عند (جيران) ليكون صفتها ، فكان التغليب للجانب المتقدم قياساً على قولنا:(كان زيد قائماً أبوه)، بالنصب فيه على أنّه خبر (كان) لتقدمها عليه أحسن من الرفع على أنّه خبر (الأب) لتأخره عنه، فعلة التقديم هي من افترضت هنا وبها حصل الخلاف في المسالة (ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية : 2/ 607).

ثم يجعل عبد القادر البغدادي (ت: 1093هـ) (كان) زائدة ملغاة ؛ لأنّ (لنا) صلة لـ (الجيران) لا خبراً لـ (كان) لعدم تضمنها معنى الملك في بيت الفرزدق ، وأنّهم أرادوا الجيرة لا الملك وإنّ اللام فيها للاختصاص لا للملك (ينظر: خزانة الأدب : 9/ 217) ، بعد كل ماذكر نستشف أنّ العلماء افترضوا أموراً نبعت من تصوراتهم واعتقادهم وأحيانا يعتقدون تفسيراً لما قد يظنه غيرهم ، فخرج بعضهم عن القواعد الأصلية ، لعلهم بهذا أرادوا تهذيب اللغة والوصول بها إلى الكمال ، فلم يعوا أنّ كثرة تلك الافتراضات المبنية على الفلسفة والمنطق قد زاد من حدة الخلافات بين العلماء التي صعب معها فهم القواعد الأصلية من فروعها والتزامها عند الكثير منهم (ينظر : اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة : 11) .

المبحث الثالث: الاختلاف في الروايات الشعرية :

الشعر : فن مذهبه سهل مسلكه صعب خصه العرب منذ القدم بأجمل الأوصاف ورفعوا من شأنه وسموا في منزلته فلم تتمكن قيود الزمن على مر التاريخ أن تحد من عبقريته ، إلا أنّها استطاعت أن تمنحه حرية مقيدة .(معايير الشاهد الشعري في الترجيح النحوي : 69)، إذ تمثلت قيوده بالتحديد الزماني والمكاني فيما يخص الأخذ عن الثقاة ، فهو عند العرب ديوانها وخزانة حكمها ومستنبط قوانين لغتها ومستودع ألفاظها ومعانيها ، إليه بعد الوحي تحاكم أوائل النحويين ولم يزل غيرهم من بعدهم منه يرتوون ، وعليه في فهم ماكان عليه الأولون يعولون فهو مادة غنية للتدليل والتطبيق والتحليل (ينظر : وشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر اللبلي (دراسة تحليلية : 7) .

وكان للاختلاف في روايته الأثر الكبير في جواز المحال النحوي ؛ لأنّ اللغويون استمدوا القواعد النحوية من الشواهد الشعرية ، إذ كانت الأساس المتين التي بنيت عليه الكثير من القضايا(ينظر : أثر تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في مصنفات ابن السيد الأندلسي: 33) ، إذ كان العلماء لاسيما الرواة منهم يجمعون اللغة من القبائل في قلب البادية ممن اتصفوا بالفصاحة فكل راوٍ يحاول أن يسمع من الشاعر نفسه ، مما ولد هذا الأمر هذا الأمر تعاقباً متوالياً على الشاعر الواحد ، قد يضطر الشاعر حينها دون قصد إلى إبدال لفظ مكان لفظ بآخر أو أنّه يقدم بيتا على آخر (ينظر: أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية : 25) .

وأنّ السيوطي (ت: 911ه) أشار إلى الاختلاف في الرواية الشعرية وأكد ماسبق ذكره، إذ قال: ((كثيرا ماتروى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض وقد سئلت عن ذلك قديماً ، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا))(الاقتراح: 63)

ومنهم من يرى أنّ السبب وراء التعدد في الروايات الشعرية يرجع إلى اختلاف لغات القبائل ، فالشاعر يلقي قصيدته باللغة الأدبية الموحدة ثم تتناقلها القبائل بينها بلغتها الخاصة يؤدي ذلك الأمر إلى تبدل الألفاظ وحروفها (ينظر: أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية : 26) ، وقد أشار ابن الجزري(ت: 833ه) إلى ذلك التنوع قائلاً: ((كانت العرب الذين نزل القرآ ن بلغتهم، لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ويعبر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر،بل قد يكون بعضهم لايقدر على ذلك ولا بالتعلم والعلاج ، لاسيما الشيخ والمرأة))(النشر في القراءات العشر: 1/ 22) .

وقد أشار الشاعر ذو الرمة (ت: 117هـ) لعسى بن عمر(ت: 149هـ)قائلا: ((اكتب شعري فالكتاب أحب إليّ من الحفظ؛ لأنّ الأعرابي ينسى الكلمة وقد سهر في طلبها ليلته فيضع في موضعها كلمة من وزنها ثم ينشرها الناس، والكتاب لاينسى ولايبدل الكلام بكلام))(الحيوان: 2/ 33).

وهذا دليل آخر على نسيان العرب للمحفوظ مما ينتج عنه تغيير المنظوم ، وقد وقع الاختلاف في الرواية عند علماء النحو من الصف الأول كأمثال سيبويه والمبرد ، وقد دافع يوسف السيرافي (ت: 385هـ) عن سيبويه فيما رواه في كتابه من شواهد شعرية ، فقال: ((فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أنّ سيبويه غلط في الإنشاد ، وإن وقع شيء مما استشهد به في الدواوين على خلاف ماذكر ؛ فإنّما سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه لأنشد ماسمع ؛ لأنّ الذي رواه قوله حجة فصار بمنزلة شعر روي على وجهين))(شرح أبيات سيبويه : 1/ 200-201)

وقال أيضاً : ((واعلمْ أن خلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع، لا ينبغي أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه، وإنما الرواية تختلف في الإنشاد، ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي له فيها حجة، فينشده على ما سمعه. ويرويه راوٍ آخر على وجه آخر لا حجة فيه، والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم)) (المصدر نفسه : 2/ 124) .

فكان بعض النحاة ومنهم يوسف السيرافي يؤكدون على صحة الشواهد وإن اختلف في روايتها ؛ لأن العربي هو الذي غير الشعر وأنشده بوجه دون وجه ، فلو كان الشعر له لكان يحتج به فالحطيئة راوية لشعر زهير وكثير راوية لشعر جميل والراوي والمروي عنه كلاهما حجة (ينظر: المصدر نفسه) .

ويتبعه في ذلك عبد القادر البغدادي الذي يرجع السبب في اختلاف الروايات هو راجع للغة التي فطر عليها العربي التي بسببها كثرت الروايات الخاصة بالشاهد واختلفت وهذا الأمر لايوجب قدحاً فيه ولا غضاً منه (ينظر: خزانة الأدب : 1/ 17) ، وأحيانا نجد أنّ بعض النحاة يطعن بالشواهد المختلف حول روايتها ، لاسيما عند اشتداد المناظرات والمنازعات على المسائل ، يرد على أساس ذلك الشاهد ويسقط معه الرأي المعتمد عليه لاسيما عندما تصيب العلة موضع الاستشهاد (ينظر: إقصاء الشاهد الشعري لتعدد الرواية : 202) .

وقد يرجع الاختلاف في الروايات الشعرية إلى الاختلافات المذهبية فالعلماء يروون الشعر بما يتو افق مع المذهب قال عن ذلك أحمد بن ولاد : ((إنّ الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير

البيت على لغتها وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ، لذلك كثرت الروايات في البيت الواحد))(اختلاف الرواية في الشاهد النحوي ا الشعري: 344) .

فقد أثر التعدد في الروايات الشعرية من حدة التخاصمات والنزاعات النحوية فجاز بأثر ذلك ماكان محالاً بحجة أنّ الشعر روي بهذا الوجه وراويه حجة ، تشعبت بعد ذلك المسائل وكثرت عللها وخرج النحاة عن القواعد وتنوعت الأحكام فيها الملقاة عليها بين القبول تارة وبين المخالفة والرفض تارة أخرى ، فالشعر نص وصل إلينا كان كحال غيره من النصوص التي وصلت إلينا بالسماع ، لا سيما وأنّ معظمها كان ينقل بالمعنى ضاع فيها المراد والمقصود وقد وجدنا أثر ذلك واضحاً في بعض المسائل النحوية ومنها (جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة بشرط الفائدة) ففي هذه المسألة استند بعض النحاة إلى قول حسان بن ثابت (ديوانه: 17):

كأنّ سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

إذ روي البيت بعدّة أوجه منها رفع (مزاجها ، وعسل) في رواية الديوان ، والرواية الثانية كانت بنصب (مزاجها) ورفع (عسل) (ينظر: الحماسة البصرية : 2/ 389)، فالرواية الثانية جاءت مخالفة للقاعدة إذ جعلوا من (مزاجها) وهو معرفة خبراً لـ (يكون) وجعلوا (عسل وماء) وهما نكرة اسم لـ (يكون) ، وذلك لأنّ الحق أن يكون المخبر عنه معروفاً عند المخاطب والخبر مجهولاً وأمّا العكس فينبغي ألا يكون (ينظر: وشي الحلل في شرح أبيات الجمل : 1/ 208) .

وقد جوّز سيبويه هذا الرأي في الشعر وفي ضعيف الكلام (ينظر: الكتاب : 1/ 48) ، وحكم المبرد على هذه الرواية بالا ضطرار وإنّ الذي حملهم على ذلك معرفتهم أنّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد (ينظر: المقتضب: 4/ 91)

ثم يشير يوسف السيرافي إلى رواية أخرى للبيت قالها أبو عثمان المازني (ت: 247هـ) (ينظر: شرح أبيات سيبويه : 1/ 39) :

يكون مزاجها عسلاً وماءُ

برفع (مزاجها) ونصب (عسل) على أنه خبر (يكون) ، ويضيف رواية أخرى أنشدها بعضهم (ينظر : المصدر نفسه):

يكون مزاجها عسلٌ وماءُ

فيجعلون في (يكون) ضمير الأمر والشأن ويرفع (مزاجها) بالابتداء ، وما بعده (عسل وماء) جملة اسمية خبر (يكون)، وهذان الوجهان لم يجوزهما يوسف السيرافي وأيد مااختاره سيبويه (ينظر:

شرح أبيات سيبويه : 1/ 39) ، وأخرج ابن مالك رواية (مزاجَها عسلٌ وماءُ) من الاضطرار وحكم عليها بأنها من اختيار الشاعر الذي لم يكن فيها مضطراً (ينظر: شرح التسهيل : 1/ 356) .

وأمّا عبد القادر البغدادي فلم يقبل الحكم بالقبح على جعل اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة ، ولكنه نسب الرواية إلى ضرورة الشعر ، فالوجه عنده إخبار الأفصح الأعرب وإن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته (ينظر: خزانة الأدب : 9/ 282) ، فإنّنا بعد ذلك نقول : إن الاضطراب وعدم الدقة في نقل النصوص ساهم وبحدٍ كبير في زعزعة صحة القواعد الموضوعة التي بسببها كثرت الأوجه الممكنة في الشاهد ، إذ كان الأولى بالنحاة الاقتصار على النصوص والشواهد التي لم تتعرض للتغيير واللحن والاكتفاء بها في وضع القواعد مع الإشارة إلى النصوص الأخرى بأنها نصوص مختلف حول روايتها لا الحكم بجوازها رغم شذوذها وقلتها .

الخاتمة :

في ختام هذا البحث وبعد التتبع والبحث والتحليل يسعدنا أن نشير إلى أهمية القواعد النحوية بعدّها خصيصة من خصائص اللغة العربية ، فالالتزام بها حفاظ على لغة القرآ ن من التحريف واللحن والفساد والخروج عنها محال ، إلا أنّ هناك مسببات حالت دون ذلك لورود السماع والاختلاف في روايته والاعتقاد بوجود أمورٍ افتراضية ظنية لاوجود لها فجاز لغيرهم ماجوّزه لأنفسهم ، توصلنا في نهاية ذلك إلى أهم النتائج منها :

1- تقلبت الطباع عند بعض النحاة على ما ينطقون وما يعتمدون من سليقة فطروا عليها وجُبلت طباعهم بها ، لاسيما عند المسائل التي دار حولها الخلاف فخرجوا عن المألوف والمعتاد بقصد أو دون قصد ، إذ أنّهم بنوا معظم النحو على الظن والتعليل والافتراض القائم على الجدل راجين في بعضها تحقيق المصالح الشخصية أو الانتصارات الفكرية والمذهبية .

2- إنّ التعدد في الروايات لاسيما الاختلاف في الرواية الشعرية من أخطر المسببات التي بها خرج العلماء عن القواعد والضبط ، إذ كان الأجد بالنحاة عدم الأخذ بالأشعار المختلف حول روايتها؛ لأنّها أشعار مشكوك في صحة نقلها وإن نشأت ضمن الحدود الزمانية والمكانية ، لاسيما وأسباب التعدد في الرواية كان معروفاً عند القدماء وأشاروا إليه ، فغلط بعض النحاة عند وضع الأشعار المشكوك في روايتها في خانة الشذوذ والندرة والاضطرار والقلة ؛ لأنّه يعني القبول بها التي بسببها تعقدت مسائل النحو وقاسوا عليها مسائل أخرى كان الجواز فيها محال.

3- لم يعتمد العلماء على الدقة في الجمع والاستقراء ، إذ أنّ حقيقة بعض العلماء في جمع المادة وصبها في قالب القواعد كان يعتمد على الشائع والمطرد الكثير لا على كل المسموع وإن كان فصيحاً ، فتأولوا النصوص الفصيحة ورفضوا غيرها فأهملوا بفعلهم هذا نصوصاً موثوقة ومنها النصوص القرآنية والقراءات التي قالها من هم حجة في الرأي والنقل .

4- لم يلتزم بعض النحاة الضوابط التي تحكم الاستدلال بالشواهد الشعرية ،فاعتمد بعضهم على الأبيات مجهولة القائل ، وإذ ما أردنا الدقة والثبات على الفصاحة علينا أن نسلم بالقول إنّ معظم ماوصل إلينا هو مشكوك فيه بسبب الظروف التي مرت بها العرب والعربية ، والتحديات التي واجتهم أثناء الظهور والانتقال فلا يخلو الأمر من الفساد بعد كل هذا .

المصادروالمراجع :

أولاً: الكتب :

1- الاستراباذي النحوي ، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، شرح الكافية لابن الحاجب ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، ط1: 1996م.

2- الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1: 2003م.

3- الأندلسي، محمد بن يوسف (ت: 745هـ) ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحـ: د. حسن هنداوي، ط: 2013م.

4- البصري ، علي بن أبي الفرج بن الحسن (ت: 659هـ) ، الحماسة البصرية ، عام الطبع : 1431م.

5- البطليوسي ، عبدالله بن محمد بن السيد (ت: 521هـ) ، الحلل في شرح أبيات الجمل ، قرأه وعلق عليه : د. يحي ، ط3: 2003م.

6- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط4: 1997م.

7- البكري الوائلي ، طرفة بن العبد (ت: 569هـ)، ديوانه، شرحه : الأعلم الشنتمري، تحـ: دربة الخطيب ولطفي الصقال .

8- الجاحظ، عمر بن بحر (ت: 255هـ) ، الحيوان ، ط2: 1424هـ

9- الجلال السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ) ، الإقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه : عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدم له : علاء الدين عطية ، ط2: 2006م.

10- الخالدي ، د. كريم حسين ، نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، ط1: 2006م.

11- الخزرجي الأنصاري، حسان بن ثابت (ت: 40هـ) ، ديوانه، شرحه وكتب هوامشه وقدم له : أ. عبدأ مهنا ، ط2: 1994م.

12- الدكتور ناصر محمد عبدالله ، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ، ط1: 2009م.

13- الدماميني ، محمد بدر الدين (ت: 827هـ) ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحـ: د. محمد بن عبد الرحمن ، ط1: 1983م.
14- الزجاجي ، لأبي القاسم (ت: 337هـ) ، الإيضاح في علل النحو ، تحـ: د. مازن مبارك، ط5: 1986م.
15- السراج ، محمد بن علي ، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة ، مراجعة : خير الدين شمسي باشا ، ط1: 1983م.
16- سيبويه ، عمرو بن عثمان (180هـ) ، الكتاب، تحـ: عبد السلام محمد هارون ، ط3: 1988م.
17- السيرافي ، الحسن بن عبد الله (ت: 368هـ) ، شرح كتاب سيبويه ، تحـ: أحمد حسن وعلي السيد، ط1: 2008م.
18- السيرافي ، يوسف بن الحسن (ت: 385هـ) ، شرح أبيات سيبويه ، تحـ: د. محمد علي الريح ، مراجعة : طه عبد الرؤوف ، عام النشر: 1974م.
19- شمس الدين الجزري ، محمد بن محمد (ت: 833هـ) ، النشر في القراءات العشر ، تحـ: علي محمد ، ط1 : 1431هـ .
20- عبد الوارث مبروك سعيد ، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، ط1 : 1985م.
21- العكبري، عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ) ، التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحـ: د. عبد الرحمن العثيمين ، ط1: 1986م.
22- علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ط6: 2006م.
23- العيني، بدر الدين محمود(ت: 855هـ) ، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، تحـ: د. علي محمد ود. عبد العزيز محمد وأحمد محمد ، ط1: 2010م.
24- الفرزدق المجاشعي ، همام بن غالب (ت: 110هـ)، ديوانه، شرحه وضبطه وقدم له : أ. علي فاعور، ط1: 1987م.
25- الفهري اللبلي ، أحمد بن يوسف (691هـ) ، وشي الحلل في شرح أبيات الجمل ، تحـ: أحمد محمد الجندي ، ط1: 2019م.
26- اللبدي ، محمد سمير غيث، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ط1: 1985م.
27- اللخمي ، أبو محمد بن هشام (ت: 577هـ) ، الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل وإصلاح ماوقع في أبيات سيبويه وفي شرحهما للأعلم من الوهم والخلل ، تحـ: محمد بن سعد الشقيران ، ط1: 2017م.
28- المبرد ، محمد بن يزيد (ت: 285هـ) ، المقتضب، تحـ: عبد الخالق عضيمة .
29- محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، ط1: 1989م.
30- المصري الأزهري، محمد عبد الباقي ، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحـ: طه عبد الروؤف ،ط1: 2003م.
31- الموصلي ، عثمان بن جني (ت: 392هـ) ، الخصائص ، تحـ: محمد علي النجار ، ط1: 1952م.
32- الموصلي، يعيش بن علي (ت: 643هـ) ، شرح المفصل للزمخشري، قدم له : د. أميل بديع ، ط1: 2001م.
33- اليفرني ، محمد بن عبد الحق (ت: 625هـ) ، الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب ، ط1: 2001م.

ثانياً : الأبحاث والمقالات :

1- أ. منصوري عبد الجليل وأ. بديار البشير ، إقصاء الشاهد الشعري لتعدد الرواية (الإرتشاف أنموذجاً) ، (بحث) ، العدد: 2، م: 24، مجلة اللغة العربية.

2- أدهم محمد علي ، الافتراض في التعليل النحوي ومكانته في ردّ دعوى التأثير الأرسطي ، (بحث) ، العدد :1، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية ، لسنة : 2019.

3- الجب، د. محمد محمود صبري، صيغ المعمولات بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي ، (بحث) ، م: 8، العدد : 36، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية ، جامعة الأزهر.

4- حيدر حمود عبد الأمير ، التقدير النحوي عند أبي حيان في تفسير البحر المحيط،(بحث)، العدد: 46، م: 12.

5- د. عبد الله أحمد جاد الكريم ، لمحة عن الافتراض النحوي وأصنافه ، (مقالة) ، نشرت عام : 2015م.

6- الدكتور إبراهيم عمر محمد، أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية ، (بحث) ، العدد: 32، المجلة العلمية.

7- الدكتور سماسم بسيوني عبد ، التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي ، (بحث) ، العدد : 32، لسنة 2017م.

8- الدكتور غازي مختار ، أثر التأويل النحوي في فهم النص ، (بحث) ، العدد : 15، مجلة كلية الدراسات الإسلامية لسنة 1998م.

9- الدكتور محمد فضل ، التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه ، (بحث) العدد: 2، م: 10، لسنة 2010م.

10- الدكتور موسى بن مصطفى العيدان ، اختلاف الرواية في الشاهد النحوي الشعري ، (بحث) ، العدد: 134، مجلة الجامعة الإسلامية .

11- سامي رفقي عوض ويوسف عبود ، معايير الشاهد الشعري في الترجيح النحوي ، (بحث) ، العدد: 1، م: 3، مجلة الجامعة العربية.

12- عبد الله أحمد جاد الكريم ، الافتراض في النحو، (مقالة) عام النشر: 2015م.

13- محمد زها ، أثر تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في مصنفات ابن السيد الأندلسي (ت: 522ه) ، (بحث) ، العدد: 2، م: 8، مجلة دفاتر.

14- نازك نبيل عرام ، الافتراض النحوي "الممتنع"-دراسة وصفية تحليلية ، كتابا: "معاني القرآن" و "الأصول في النحو" أنموذجًا، (بحث) ، العدد: 2، لسنة : 2020م.

ثالثا: الرسائل :

1- أفنان بنت عبد الله ، إشراف : د. عبد الله بن عبد العزيز، وشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر اللبلي (ت: 691ه)دراسة تحليلية ، جامعة القصيم .

2- محمد خير الحلواني ، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، رسالة ماجستير لسنة : 1971مز

3- نور عبد الله ، مصادر السماع القرآنية وغيرها عند أبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ) في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، جامعة الفلوجة لسنة 2023م

المصادر والمراجع العربية باللغة الانكليزية

Al-Istirabadhi, Radi Al-Din Muhammad ibn Al-Hasan (d. 686 AH), *Sharh Al-Kafiyah li Ibn Al-Hajib,* Edited and Commented by: Yusuf Hassan Omar, 1st Edition, 1996.

1. **Al-Anbari, Abdul Rahman ibn Muhammad (d. 577 AH),** *Al-Insaf fi Masa'il Al-Khilaf bayna Al-Nahwiyyin Al-Basriyyin wal-Kufiyyin,* 1st Edition, 2003.
2. **Al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf (d. 745 AH),** *Al-Tadhyil wa Al-Takmil fi Sharh Kitab Al-Tashil,* Edited by: Dr. Hassan Hendawi, Edition: 2013.
3. **Al-Basri, Ali ibn Abi Al-Faraj ibn Al-Hasan (d. 659 AH),** *Al-Hamasah Al-Basriyah,* Published in 1431 AH.
4. **Al-Battliyusi, Abdullah ibn Muhammad ibn Al-Sayyid (d. 521 AH),** *Al-Hulal fi Sharh Abyat Al-Jumal,* Read and Commented by: Dr. Yahya, 3rd Edition, 2003.
5. **Al-Baghdadi, Abdul Qadir ibn Umar (d. 1093 AH),** *Khizanat Al-Adab wa Lub Lubab Lisan Al-Arab,* Edited and Explained by: Abdul Salam Muhammad Harun, 4th Edition, 1997.
6. **Al-Bakri Al-Wa'ili, Tarfa ibn Al-Abd (d. 569 AH),** *Diwan,* Explained by: Al-A'lam Al-Shantamari, Edited by: Duriya Al-Khatib and Lutfi Al-Saqal.
7. **Al-Jahiz, Umar ibn Bahr (d. 255 AH),** *Al-Hayawan,* 2nd Edition, 1424 AH.
8. **Al-Jalal Al-Suyuti, Abdul Rahman ibn Abi Bakr (d. 911 AH),** *Al-Iqtirah fi Usul Al-Nahw,* Annotated by: Abdul Hakim Atiyah, Reviewed and Prefaced by: Alaa Al-Din Atiyah, 2nd Edition, 2006.
9. **Al-Khalidi, Dr. Karim Hussein,** *Nazariyat Al-Ma'na fi Al-Dirasat Al-Nahwiyyah,* 1st Edition, 2006.
10. **Al-Khazraji Al-Ansari, Hassan ibn Thabit (d. 40 AH),** *Diwan,* Explained, Footnoted, and Prefaced by: A. Abdul Mahna, 2nd Edition, 1994.
11. **Dr. Nasser Muhammad Abdullah,** *Al-I'tirad Al-Nahwi 'inda Ibn Malik wa Ijtihadatuh,* 1st Edition, 2009.
12. **Al-Damamini, Muhammad Badr Al-Din (d. 827 AH),** *Ta'liq Al-Fara'id 'ala Tashil Al-Fawa'id,* Edited by: Dr. Muhammad ibn Abdul Rahman, 1st Edition, 1983.
13. **Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim (d. 337 AH),** *Al-Iydah fi 'Ilal Al-Nahw,* Edited by: Dr. Mazen Mubarak, 5th Edition, 1986.

14. **Al-Sarraj, Muhammad ibn Ali,** *Al-Lubab fi Qawa'id Al-Lugha wa Alat Al-Adab wal-Nahw wal-Sarf wal-Balaghah wal-Urood wal-Lugha,* Reviewed by: Khair Al-Din Shamsi Pasha, 1st Edition, 1983.
15. **Sibawayh, Amr ibn Uthman (d. 180 AH),** *Al-Kitab,* Edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, 3rd Edition, 1988.
16. **Al-Sirafi, Al-Hasan ibn Abdullah (d. 368 AH),** *Sharh Kitab Sibawayh,* Edited by: Ahmad Hassan and Ali Al-Sayyid, 1st Edition, 2008.
17. **Al-Sirafi, Yusuf ibn Al-Hasan (d. 385 AH),** *Sharh Abyat Sibawayh,* Edited by: Dr. Muhammad Ali Al-Rayh, Reviewed by: Taha Abdul Raouf, Published in 1974.
18. **Shams Al-Din Al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad (d. 833 AH),** *Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-Ashr,* Edited by: Ali Muhammad, 1st Edition, 1431 AH.
19. **Abdul Warith Mabrouk Said,** *Fi Islah Al-Nahw Al-Arabi Dirasah Naqdiyyah,* 1st Edition, 1985.
20. **Al-Akbari, Abdullah ibn Al-Hussein (d. 616 AH),** *Al-Tabyin 'an Madhahib Al-Nahwiyyin Al-Basriyyin wal-Kufiyyin,* Edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Uthaymeen, 1st Edition, 1986.
21. **Ali Abu Al-Makarem,** *Usul Al-Tafkir Al-Nahwi,* 6th Edition, 2006.
22. **Al-Ayni, Badr Al-Din Mahmoud (d. 855 AH),** *Al-Maqasid Al-Nahwiyyah fi Sharh Shawahid Al-Alfiyyah,* Edited by: Dr. Ali Muhammad, Dr. Abdul Aziz Muhammad, and Ahmad Muhammad, 1st Edition, 2010.
23. **Al-Farazdaq Al-Mujashi'i, Hammam ibn Ghalib (d. 110 AH),** *Diwan,* Explained, Annotated, and Prefaced by: A. Ali Fa'our, 1st Edition, 1987.
24. Al-Fahri Al-Lubli, Ahmed bin Youssef (691 AH), Shi Al-Halal fi Sharh Abyat Al-Jammal, ed.: Ahmed Muhammad Al-Jundi, 1st edition: 2019 AD.
25. **Al-Lubdi, Muhammad Samir Ghaith,** *Mu'jam Al-Mustalahat Al-Nahwiyyah wal-Sarfiyyah,* 1st Edition, 1985.
26. **Al-Lakhmi, Abu Muhammad ibn Hisham (d. 577 AH),** *Al-Fusul wal-Jumal fi Sharh Abyat Al-Jumal wa Islah Ma Waqa' fi Abyat Sibawayh wa fi Sharhihima lil-A'lam min Al-Wahm wal-Khalal,* Edited by: Muhammad ibn Sa'ad Al-Shaqiran, 1st Edition, 2017.
27. **Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid (d. 285 AH),** *Al-Muqtab,* Edited by: Abdul Khaliq Udheimah.
28. **Muhammad Eid,** *Usul Al-Nahw Al-Arabi fi Nadhar Al-Nahwiyyin wa Ra'y Ibn Mada' fi Dhaw' 'Ilm Al-Lugha Al-Hadith,* 1st Edition, 1989.

29. **Al-Misri Al-Azhari, Muhammad Abdul Baqi,** *Sharh Al-Zurqani 'ala Muwatta' Al-Imam Malik,* Edited by: Taha Abdul Raouf, 1st Edition, 2003.
30. **Al-Mawsili, Uthman ibn Jinni (d. 392 AH),** *Al-Khasa'is,* Edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, 1st Edition, 1952.
31. **Al-Mawsili, Ya'ish ibn Ali (d. 643 AH),** *Sharh Al-Mufassal lil-Zamakhshari,* Prefaced by: Dr. Emil Badi', 1st Edition, 2001.
32. **Al-Yafrani, Muhammad ibn Abdul Haq (d. 625 AH),** *Al-Iqtitab fi Gharib Al-Muwatta' wa I'rabihi 'ala Al-Abwab,* 1st Edition, 2001.

Second: Research Papers and Articles

1. **Mansouri Abdeljalil & Bdiar Al-Bashir,** *Exclusion of Poetic Evidence Due to Multiple Narrations (Al-Irtishaf as a Model),* (Research Paper), Issue: 2, Vol: 24, *Journal of Arabic Language.*
2. **Adham Muhammad Ali,** *Hypothesis in Grammatical Reasoning and Its Role in Refuting the Claim of Aristotelian Influence,* (Research Paper), Issue: 1, *Journal of Linguistic and Literary Studies,* 2019.
3. **Dr. Muhammad Mahmoud Sabri Al-Jabb,** *Forms of Operands Between Grammatical Hypothesis and Linguistic Reality,* (Research Paper), Vol: 8, Issue: 36, *Journal of Islamic and Arabic Studies,* Al-Azhar University.
4. **Haider Hamoud Abdul Ameer,** *Grammatical Estimation in Abu Hayyan's Interpretation of Al-Bahr Al-Muhit,* (Research Paper), Issue: 46, Vol: 12.
5. **Dr. Abdullah Ahmed Jad Al-Karim,** *An Overview of Grammatical Hypothesis and Its Categories,* (Article), Published in 2015.
6. **Dr. Ibrahim Omar Muhammad,** *The Impact of Multiple Narrations on the Grammatical Rule,* (Research Paper), Issue: 32, *Scientific Journal.*
7. **Dr. Smasem Basyouni Abd,** *Interpretation: Its Causes and Methods in Arabic Grammar,* (Research Paper), Issue: 32, 2017.
8. **Dr. Ghazi Mukhtar,** *The Impact of Grammatical Interpretation on Understanding the Text,* (Research Paper), Issue: 15, *Journal of the Faculty of Islamic Studies,* 1998.
9. **Dr. Muhammad Fadl,** *The Hypothetical Perception in Constructing the Grammatical Rule in Sibawayh's Book,* (Research Paper), Issue: 2, Vol: 10, 2010.
10. **Dr. Musa bin Mustafa Al-Aidan,** *Variation in Narration of Poetic Evidence in Grammar,* (Research Paper), Issue: 134, *Journal of the Islamic University.*

11. **Sami Rifqi Awad & Yusuf Aboud,** *Criteria for Poetic Evidence in Grammatical Preference,* (Research Paper), Issue: 1, Vol: 3, *Arab University Journal.*
12. **Abdullah Ahmed Jad Al-Karim,** *Hypothesis in Grammar,* (Article), Published in 2015.
13. **Muhammad Zaha,** *The Impact of Multiple Syntactic Interpretations in Poetic Evidence in Ibn Al-Sayyid Al-Andalusi's Works (d. 522 AH),* (Research Paper), Issue: 2, Vol: 8, *Dafater Journal.*
14. **Nazek Nabil Aram,** *The "Impossible" Grammatical Hypothesis – A Descriptive and Analytical Study, with "Ma'ani Al-Qur'an" and "Al-Usul fi Al-Nahw" as Models,* (Research Paper), Issue: 2, 2020.

Third: Theses and Dissertations

1. **Afnan bint Abdullah, Supervised by Dr. Abdullah bin Abdulaziz,** *Washi Al-Hulal in the Explanation of Al-Jumal Verses by Abu Ja'far Al-Labli (d. 691 AH) – An Analytical Study,* Qassim University.
2. **Muhammad Khair Al-Halwani,** *Grammatical Dispute Between Basrans and Kufans and the Book Al-Insaf,* Master's Thesis, 1971.
3. **Noor Abdullah,** *Sources of Quranic and Other Linguistic References in Abu Hayyan Al-Andalusi's (d. 745 AH) Book "Manhaj Al-Salik fi Al-Kalam 'ala Alfiyyat Ibn Malik,"* Fallujah University, 2023.

The reasons that make grammatical assignment permissible, and the scholars' ruling on them View analysis

Dr. Huda Karim Hadi
College of Education-
Al-Mustansiriyah University
drhudakareem4@uomustansiriyah.edu.iq

Dr. Mahmood Hussein Kadhum
College of Administration and Economics
Al-Mustansiriyah University
Dr_mahmoodh_kadhum@uomustansiriyah.edu.iq

Keywords: Causes, permissible, impossible

Summary:

In this research, we seek to shed light on the most important reasons that made grammatical assignments permissible, and because of which grammarians departed from the established rules known to the Arabs. Through that, I explained the rule of grammarians and their argument after the dispute, after which I concluded that some grammarians did not adhere to the controls based on accuracy, whether this was in Collecting the linguistic material or narrating it, as they preferred the intellectual and doctrinal background that they had to defend the opinions they adopted, so this matter increased the complexity of grammar. And Its issues are intertwined, most of which are based on interpretation, estimation, and hypothetical perception, especially after the arrival of eloquent audio texts